

مدى توفر الإمكانيات اللازمة للتحول لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا

(دراسة استطلاعية من وجهة نظر محاسبي ديوان المحاسبة الليبي)

■ د.خيرية محمد إبراهيم أبوبكر* ■ د.مبروكة احضيري المزوغي** ■ أ.إيمان علي عمر الثلوئي***

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة مدى توفر الإمكانيات اللازمة للتحول لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا (دراسة استطلاعية من وجهة نظر محاسبي ديوان المحاسبة الليبي)، كما انها هدفت إلى ابراز إمكانية التحول لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، كما استخدمت البرنامج الإحصائي Spss لتحليل البيانات حيث تم توزيع (60) استبانة على العاملين بديوان المحاسبة بطرابلس وكان عدد (53) استبانة قابلة للتحليل واستخلاص نتائج، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود الرغبة الجادة لدى المسؤولين في التحول لموازنة البرامج والأداء وأنه لا يمكن التحول لموازنة البرامج والأداء بتوفر النظام المحاسبي الحالي وكذلك لا يتوفر الإطار التنظيمي والوظيفي المتعلق بتحديد المهام والأنشطة والإجراءات اللازمة للتحويل لموازنة البرامج والأداء ولا تتوفر معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي وغير المالي للتحويل لموازنة البرامج والأداء مما يدل على عدم إمكانية التحول لموازنة البرامج والأداء في ليبيا .

كما أوصت بأهمية التحول لموازنة البرامج والأداء وذلك من خلال تطوير الكادر الوظيفي وتأهيله، والاهتمام والدعم من قبل الإدارة العليا نحو التحول لموازنة البرامج والأداء وذلك بتوفير أنظمة الكترونية ذات كفاءة عالية يمكن من خلالها ضبط الأداء المالي والفني للأنشطة الخاصة بتحول لموازنة البرامج والأداء والاستعانة بالبحوث العلمية المهمة بهذا المجال ومحاولة تطبيق التوصيات والنتائج التي تم التوصل إليها .

* عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

** عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

*** عضو هيئة تدريس بقسم التخطيط المالي - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

■ Study Summary

The study dealt with the availability of the availability of the necessary capabilities for the transformation to balance programs and performance to improve and activate the role of financial control in Libya.

(the study is exploratory from the viewpoint of the accountants of the Libyan Audit Bureau).Descriptive analytical, as the statistical program spss was used to analyze the Data, where 60 questionnaires were distributed to the employees of the Accounting Office in Tripoli, and there were 53 questionnaires that can be analyzed and to draw conclusions The study found that government sectors are preparing the budget for items and accreditation for several reasons, including the lack of serious desire among officials to change to the application of program and performance budget and that the program and performance budget cannot be applied by the availability of the current accounting system, as well as the organizational and functional framework related to defining tasks and activities is not available And the procedures necessary to implement the program and performance budget, and there are no standards and indicators for measuring financial and non - financial performance to implement the program and performance budget, indicating the lack of the necessary capacity to shift from the budget of items and accreditation to the program and performance budget in Libya It also recommended supporting the use of transformation to balance programs and performance instead of budgeting provisions and accreditation as they are effective in improving the activation of the role of financial oversight in Libya and rationalizing officials of the importance of implementing program and performance budget because of its effectiveness in the role of financial control, as well as support and development of the cadre to qualify it and its ability to apply budget Programs and performance It is also recommended that attention and support be given by the higher management towards the transition to the program budget and performance system by providing highly efficient electronic systems during which financial and technical performance can be adjusted for activities related to the application of program budget and performance and seeking the help of scientific researches interested in this field and trying to implement the recommendations and results that have been reached.

■ المقدمة:

تطورت الموازنة العامة للدولة كما تطور اقتصاد الدول، وتعد الموازنة قديمة العهد حيث إنه أول من وضع موازنة في تاريخ البشرية هو سيدنا يوسف عليه السلام وذلك عندما فسر رؤيا العزيز حاكم مصر في ذلك الوقت، من خلال تخطيطه المتوقع للسنوات القادمة. وتعتبر الموازنة العامة أحد الأعمدة الرئيسية التي تستخدمها القطاعات العامة والقطاعات الخاصة وذلك لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، حيث يظهر تأثير الموازنة العامة على جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

■ مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في قدم نظام الموازنة المتبع في ليبيا وعدم كفايته وفاعلية أسسه المعتمدة في تخطيط وإعداد الموازنة العامة للدولة وهي من أقدم الموازنات المتبعة والمعتمدة على موازنة البنود والاعتماد والتي لا توفر بيانات دقيقة لأوجه الصرف ووسط محدودية الموارد المتاحة نجد إن هناك تبذيراً كبيراً وإنفاقاً غير عقلاني يرافقه الفساد المستشري نتيجة ضعف الرقابة المالية التي تعود بدورها إلى قدم الأساليب المعتمدة والتي لا تقدر إلا إن تكون رقابة شكلية على الصرف مقارنة بالتخصصات المعتمدة وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي وهو ما مدى توفر الإمكانيات اللازمة للتحويل لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا ؟

■ أهداف الدراسة: -

تكمّن أهداف الدراسة في الآتي: -

- 1 - التعريف بموازنة البرامج والاداء.
- 2 - توضيح دور موازنة البرامج والأداء في تحسين وتفعيل دور الرقابة المالية.
- 3 - تعتبر مدخلاً لإصلاح الأداء الإداري والمالي للحكومة والتخلص من أسلوب إعداد موازنة البنود والاعتماد بما لها من عيوب في أوجه صرف المال العام.

■ أهمية الدراسة: -

- 1 - إثراء المكتبات الليبية لوجود نقص شديد للدراسات المتعلقة بموازنة البرامج والأداء، على مستوى التعليم المحاسبي والتدريب في مناهج التدريس المتوسط والعالي.

■ فرضية الدراسة: -

تقوم الدراسة على الفرضية الرئيسية وهي توفر الإمكانيات اللازمة للتحويل لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا.

■ منهج الدراسة: -

1 - المنهج العلمي المتبع: - اعتمدت الدراسة على منهج الوصف والتحليل وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لاختبار فرضية الدراسة.

2 - مجتمع الدراسة: - يمثل مجتمع الدراسة في عدد (106) أشخاص بديوان المحاسبة بطرابلس.

3 - عينة الدراسة: - تتمثل عينة الدراسة في عدد (53) شخصاً من مدراء ادارات المحاسبة ورؤساء الأقسام والمراجعين الداخليين والموظفين بديوان المحاسبة بطرابلس.

4 - أدوات تجميع البيانات: - تعتمد الدراسة على ما تناولته الدراسة السابقة والادبيات المالية والتقارير المالية من الكتب والدوريات المتعلقة بالدراسة وجمع البيانات.

5 - أدوات تحليل البيانات: - تعتمد الدراسة على برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) لأجراء الاختبارات الإحصائية (المتوسط الحسابي - الانحراف المعياري) (T. test).

■ حدود الدراسة:

● الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة مدى توفر الإمكانيات اللازمة للتحويل لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا.

● الحدود المكانية: ديوان المحاسبة طرابلس.

1 - الحدود الزمنية: 2019 م / 2020 م.

■ الدراسات السابقة

● أولاً: الدراسات العربية: -

1 - دراسة غريب (2008) بعنوان « دور النظم المحاسبية في حماية الأموال العامة في ليبيا »

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور النظم والأساليب المحاسبية المستخدمة في مجال محاسبة الأموال العامة ودورها في حماية المال العام، وتوصلت الدراسة إلى جملة نتائج

هي: أن النظام المحاسبي المتبع في ليبيا يهتم بالهدف التقليدي للنظم المحاسبية، كما أن التقارير المالية في الوحدات الإدارية العامة بشكلها الحالي ماهي الا كشوف تتضمن بيانات فعلية دون تفسير أو تعليق ولا تتوفر فيها الصيغة التحليلية لكي يصبح أداة فعالة في مجال ترشيد القرارات ولا تحقق الهدف من الوظيفة الأساسية في التقارير، كما يعاني النظام المحاسبي في ليبيا من قصور في العديد من الجوانب اهمها : أهداف النظام المحاسبي، نظام الموازنة العامة، أسس القياس المحاسبي المستخدم، نظام القوائم والتقارير المالية .

2- دراسة الأزرق والزنجاح (2010) بعنوان « أهمية التحول من موازنة البنود والاعتماد على موازنة الأداء » .

هدفت الدراسة إلى تعميم ثقافة الأداء كمرحلة أولى والسعي نحو صياغة أهداف الأجهزة الحكومية في شكل نتائج محددة قابلة للقياس الكمي، فالتداخل والازدواجية في ممارسة مهام واختصاصات الأجهزة الحكومية لتحديد المسؤولية عن الأخطاء والتجاوزات من أجل دعم جهاز المساءلة في رقابة الأداء وذلك بالتحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء .

3 - دراسة عثمان (2011) بعنوان « تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء»

هدفت الدراسة إلى تطوير الموازنة العامة المستخدمة في القطاع الحكومي الفلسطيني بها بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفاعلية الوحدات الحكومية الفلسطينية وتحقيق الرقابة والمحافضة على المال العام والمساعدة على قياس الأداء الحكومي، ويتحقق ذلك من خلال الانتقال من الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة العامة للوحدات الحكومية الفلسطينية إلى أسلوب موازنة البرامج والأداء وكذلك التحول من الأساس التقليدي إلى أساس الاستحقاق للقياس المحاسبي في الوحدات الحكومية الفلسطينية كأحد أهم متطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني الحالي القائم على للأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة العامة وتطبيق الاساس النقدي في القياس المحاسبي لا يوفر المعلومات والبيانات المالية والإدارية التي تساعد الوحدات الحكومية الفلسطينية على القيام بمهامها وتحقيق أهدافها .

4 - دراسة رضوان (2015) بعنوان إطار مقترح لتطوير آليات القياس والإفصاح المحاسبي بالقطاع الحكومي المصري

تهدف الدراسة إلى تطوير القياس والإفصاح المحاسبي في الوحدات الإدارية الحكومية لتحقيق فاعلية الرقابة على الأداء بالقطاع الحكومي المصري من خلال دراسة عدد من الدول التي كان لها سبق في تطوير نظم المحاسبة والموازنة والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي.

وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي الحكومي لا تكفي لتحقيق الرقابة الفعالة على الأداء ولا يمكن الاعتماد عليها في إعداد الموازنات على أسس سليمة، كما أن تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي يمثل الخطوة الرئيسية في ترشيد وزيادة فعالية الإنفاق الحكومي ولتدليل الصعوبات التي تحول دون تطبيق أساس الاستحقاق .

5 - دراسة Alain & Melegy (2017) " بعنوان نظام موازنة البرامج والأداء في

منظمات القطاع العام " دراسة تحليلية في المملكة العربية السعودية "

هدفت الدراسة إلى استكشاف الأبعاد المتعلقة بتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء ومدى مساهمة نظام المحاسبة واستعداد مؤسسات القطاع العام لاعتماد هذا النظام مع الأخذ بعين الاعتبار الفوائد المتوقع الوصول إليها والمعوقات التي يمكن تجنبها في حال تطبيق مؤسسات القطاع العام لهذا النظام بمنطقة (الخرج) بالسعودية .

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي لسرد الدراسات السابقة وكذلك المنهج الاستقرائي كما استخدمت البرنامج الإحصائي Spss لتحليل البيانات .

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الإسراع في تطبيق موازنة لبرامج والأداء بنظر إلى أهميتها في متابعة ومراقبة الأداء لمؤسسات القطاع العام بشكل أكثر أهمية .

6 - دراسة الحلوي (2017) « بعنوان مدى توفر مقومات تطبيق موازنة البرامج والأداء

في الجامعات الحكومية في فلسطين » دراسة حالة جامعة الأقصى »

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات الحكومية في فلسطين وخاصة بجامعة الأقصى كدراسة حالة حيث تم تحليل الأبعاد العلمية ومناقشتها والتي يتم في ضوءها إعداد الموازنة وتناولت إلى جانب ذلك متطلبات النظام المحاسبي والاطرار التنظيمي والوظيفي اللازم لأغراض التطبيق العلمي لتلك الموازنة .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي

لتحليل ووصف الظاهر محل الدراسة . وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه يتوفر في الجامعة العديد من متطلبات النظام المحاسبي اللازم لتطبيق موازنة البرامج والأداء، كما يوجد اهتمام من قبل إدارة الجامعة بتوفير إطار تنظيمي ووظيفي يحدد الأنشطة والمهام والإجراءات اللازمة لتطبيق موازنة البرامج والأداء، إلى جانب ادراك إدارة الجامعة واهتمامها بضرورة توفير بعض معايير والمؤشرات لقياس الأداء المالي وغير المالي اللازم لتعزيز توجهاتها لمواكبة التطورات الإدارية والمهنية ومجاراة التغيرات الايجابية التي تشهدها متطلبات البيئة الجامعية .

7 - دراسة السعبري وفخر الدين (2017) بعنوان « أنموذج مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء بحث تطبيقي في (مديرية بلدية النجف الأشرف) »

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المقومات الأساسية وموازنة البرامج والأداء في الوحدات الحكومية العراقية والمساهمة في تطويرها ،من خلال تقديم نموذج مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء في مديرية بلدية النجف الأشرف وتوصلت الدراسة إلى أن عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق تتم على أساس موازنة البنود التقليدية والتي بموجبها يتم مراقبة الوحدات الحكومية في عدم تجاوزها للتخصصات الموضوعة لها وأن يتم صرفها في الأغراض المخصصة لها، دون أن تعير أي اهتمام لمدى تقييم الأهداف التي صرفت من أجلها الاعتمادات، وبذلك يمكن القول بأن الأسلوب المعتمد لإعداد الموازنة في العراق يهدف إلى تحقيق الرقابة المالية فقط .

8 - دراسة أبوخريص وبعرة (2018) بعنوان صعوبات ومعوقات تطبيق تطوير النظام المحاسبي للتحويل لموازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية الليبية

تناولت الدراسة مدى وجود صعوبات ومعوقات تحول دون تطوير النظام المحاسبي للتحويل لموازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية الليبية، وذلك من خلال تجميع الحقائق والمعلومات والآراء المطروحة من الدراسات السابقة والابحاث والرسائل العلمية والتوصيات والإصدارات الدولية والمهنية التي لها علاقة بموضوع البحث

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج (SPSS) الإحصائي

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد مرونة في قانون النظام المالي للدولة ولوائحه التنفيذية واي قرارات أو منشورات مالية، مما خلق صعوبات وعائقاً كبيراً نحو تطوير النظام المحاسبي في الوحدات الحكومية الليبية، مع استخدام الأساس النقدي الذي ينتج

عنه عدم تحميل كل سنة بمصروفاتها وإيراداتها الحقيقية واقتصار دور نظام الرقابة الداخلية على الرقابة على الحصة القانونية للصرف فقط.

9- دراسة الأزرق وجبهان (2018) بعنوان مدى إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء: دراسة استطلاعية على القطاع الحكومي بليبيا.

تناولت الدراسة جانباً مهماً من الجوانب التي أصبح من الضروري دراستها في أي وحدة إدارية عامة، وهو جانب الموازنة العامة، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء في القطاع الحكومي بليبيا، والمتمثل في الوزارات الحكومية، حيث شملت الدراسة الاستطلاعية جميع الوزارات الحكومية في ليبيا خلال الفترة (2016/2017م)، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وتوصلت الدراسة إلى عدم إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء في الوزارات الحكومية بليبيا.

● ثانياً: الدراسات الأجنبية: -

1- دراسة (Alain & Melegy 2017) بعنوان Program and Perfmance Budgeting System in Public Sector Organizations: An (Analytical Study in Saudi Arabian Context)

هدفت الدراسة إلى استكشاف الأبعاد المتعلقة بتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء ومدى مساهمة نظام المحاسبة واستعداد مؤسسات القطاع العام لاعتماد هذا النظام مع الأخذ بعين الاعتبار الفوائد التي تمكن بلوغها والعوائق التي يمكن تجاوزها في حال تطبيق مؤسسات القطاع العام لهذا النظام في منطقة (الخرج) بالسعودية، وقد توصلت هذه الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود معرفة مسبقة والمأم من المدراء الماليين والمحاسبين لنظام موازنة البرامج والأداء في مؤسسات القطاع العام.

واوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تطبيق موازنة البرامج والأداء بالنظر إلى أهميتها في متابعة ومراقبة الأداء لمؤسسات القطاع العام بشكل أكثر فاعلية .

2 - دراسة (Karacan & Yazici 2015) بعنوان Performance - Based Budget

:Arrangements the Implementation Process and Advancements in Turkey

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام موازنة البرامج والأداء والذي يركز على المخرجات والنتائج، ومدى قبوله لدى العديد من البلدان والتي تسعى لتطبيقه

وتوصلت الدراسة بإدراج معلومات البرامج والأداء في عملية الموازنة، ولتحقيق هذا الغرض، بدأ تنفيذ الموازنة القائمة على البرامج والأداء خلال العقد الأول من القرن الحالي في تركيا.

● ما يميز الدراسة عن الدراسات التي سبقتها: -

تناولت الدراسات السابقة الموضوعات التالية: -

1 - صعوبات ومعوقات تطبيق تطوير النظام المحاسبي للتحويل لموازنة البرامج والأداء

في الوحدات الإدارية الحكومية الليبية.

2 - إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء.

3 - نظام موازنة البرامج والأداء في منظمات القطاع العام.

4 - تطوير آليات القياس والإفصاح المحاسبي بالقطاع الحكومي.

5 - تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء. "

6 - أهمية التحويل من موازنة البنود والاعتماد على موازنة الاداء.

في حين إن الدراسة تناولت مدى توفر الإمكانيات اللازمة للتحويل لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا، وهي دراسة لمدى توفر البنية التحتية التي تقوم عليها موازنة البرامج والأداء، وحيث إن الدراسة أجريت على محاسبي ديوان المحاسبة الليبي باعتباره الجهة الرقابية على أوجه صرف المال العام في ليبيا، وهذا ما يميزها عن الدراسات السابقة.

● تعريف الموازنة العامة: -

الموازنة العامة هي خطة أو برنامج أو وثيقة عمل معتمدة تتضمن برامج عمل، وتقديرات الإيرادات والمصروفات اللازمة لتنفيذ تلك البرامج خلال الفترة المالية القادمة، وتمثل الركيزة الأساسية للنظام المحاسبي الحكومي (الدوري والجناحي، 2012).

وتعد الموازنة أحد الأعمدة الرئيسية التي تستخدمها مؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء، وذلك لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، حيث يظهر تأثير موازنة الدولة على جميع نواحي الحياة والقطاعات المختلفة، ومن ثم على المواطن داخل الدولة. (الحلو، 2005)

يمكن القول بأن الموازنة هي خطة ترسم من خلالها القرارات الحكومية المستتدة

إلى أولويات اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر العلاقة بين مالية الدولة والوضع الاقتصادي فيها .

● موازنة البنود :-

اهتمت موازنة البنود بالجانب الرقابي كأحد أهداف الموازنة ومازال هذا الأسلوب هو المتبع في أغلب الدول على الرغم من ظهور أساليب أخرى حديثة وذلك لأن الأساليب الحديثة تتطلب مقومات عديدة لا تتوفر في جميع الحالات ويطلق عليها أيضا بالموازنة التقليدية وسميت بموازنة البنود نظرا لاهتمامها بوضع بنود للرقابة بهدف التأكد من صحة الأموال العامة وبالتالي يتم تبويب بنود الموازنة حسب الوحدة التنظيمية وحسب نوع المصرف (الكرخي، 1999، 608)

● الانتقادات الموجهة لنظام موازنة البنود :-

بالرغم من سهولة وفهم وإعداد الموازنة على وفق أسلوب موازنة البنود من قبل الأطراف المستخدمة لهُ إلا إن هنالك انتقادات وجهت لهذا الأسلوب منها: (احمر، 2003، 71)

1 - إهمال التخطيط : أدى تركيز موازنة البنود على التفاصيل وآليات إعداد الموازنة والمراجعة والرقابة والمحاسبة إلى إغفال أهمية تخطيط السياسات المالية . فالعاملون في الموازنة لا يهتمون بأمور السياسات المالية وإنما جل اهتمامهم ينحصر في الاقتصاد في الإنفاق .

2 - عدم وضوح الأهداف : يرتبط عدم الاهتمام بوضع السياسات المالية في ظل استخدام موازنة البنود بإحدى المساوئ الأخرى لهذا النظام وهو عدم تحديد أهداف الوحدات الاقتصادية وأنشطتها .

3 - مبادئ غير واقعية: إن ظهور الأفكار والمفاهيم الجديدة وتبدل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أدى إلى ضعف التركيز على مبادئ الموازنة مما يجعل هذه المبادئ أمراً غير واقعي .

4 - صعوبة قياس الأداء: في ظل موازنة البنود غالباً ما تتصف تقديرات النفقات والإيرادات بالمغالاة لعدم استنادها للأساس العلمي والعملية السليم في إعداد التقديرات فضلاً عن ذلك فإن وسائل المتابعة والتقييم ومعايير الأداء غير موجودة مما ينعكس أثره على صعوبة قياس الأداء الحكومي .

5 - البعد السياسي لأهداف الموازنة: تميل موازنة البنود إلى التركيز على المدخلات وليس على المخرجات وذلك من خلال الاهتمام بعمليات المساومات السياسية .

6 - ويتضح مما تقدم أن موازنة البنود (التقليدية) تعد قاصرة على أداء دورها في عملية التخطيط والاهتمام بكفاءة تخصيص استخدام المال العام.

● نشأة موازنة البرامج والأداء :-

ظهرت فكرة موازنة البرامج والأداء كنتيجة للجهود التي بذلت في الولايات المتحدة الأمريكية ففي عام 1951 بدأ التطبيق الفعلي لموازنة الأداء في ضوء تقرير لجنة هوفر الأولى (Hover commission) عام 1949. وفي عام 1954 قدم ديفيد نوفيك تقريره المسمى الاقتصاد والفاعلية متضمناً شرحاً تفصيلياً لكيفية تطبيق موازنة البرامج في وزارة الدفاع الأمريكية وفي عام 1955 قامت لجنة هوفر الثانية بدراسة اقتراح ديفيد كذلك دراسة التقدم الحاصل في مجال تطبيق موازنة الأداء مما أدى إلى ظهور مفهوم موازنة البرامج والأداء والذي جذب اهتمام الكثير من الدول ومن ضمنها هيئة الأمم المتحدة التي أصدرت كتباً بعنوان موازنة البرامج والأداء سنة 1965 (البغدادي، 1998، 38).

● تعريف موازنة البرامج والأداء :-

هناك عدة تعريفات لموازنة البرامج والأداء ومهمة اختلفت التعريفات إلا إنها اتفقت على ان موازنة البرامج والأداء تعد أداة للرقابة على أوجه صرف المال العام .
عرفت موازنة البرامج والأداء بأنها: - تهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرارات بحيث تساعدهم في اتخاذ القرارات والتي تسعى لتحقيق الهدف الأساسي وكذلك تستخدم في الموارد الاقتصادية، وتستخدم بكفاءة وفعالية لإشباع حاجات المواطنين. (بيت المال، 1980، 29).

كما عرفت بأنها الموازنة التي تبين الأهداف ومن أجلها تطلب التخصيصات المالية وتكاليف البرامج من أجل الوصول لتلك الأهداف والبيانات التي تقيس الانجازات وما انجز من أعمال تحت كل برنامج (عبيد، 2012، 90).

ويمكن تعريف موازنة البرامج والأداء بأنها أداة للرقابة على أوجه صرف المال العام وترشيد الإنفاق من خلال وضع خطط مسبقه والاعتماد على معرفة وتحديد مستوى الإنجاز مقارنة بما تم صرفه من المخصص له من موازنة الدولة في القطاعات المختلفة .

● أسباب التحول من موازنة البنود والاعتماد إلى موازنة البرامج والأداء :- (محسن، 2018)

هناك عدة أسباب تستدعي التحول من موازنة البنود والاعتماد إلى موازنة البرامج والأداء لخطوة للتخطيط والحفاظ على المال العام منها :-

- 1 - عدم قدرة وعجز موازنة البنود والاعتماد على معرفة وتحديد مستوى إنجاز أي نشاط مقارنة بما تم صرفه من المخصص له من موازنة الدولة .
- 2 - تعد موازنة البرامج والأداء أداة للرقابة على أوجه صرف المال العام .
- 3 - وضع الخطط المنظمة لرفع من معدلات النمو في القطاعات المختلفة .
- 4 - ترشيد الإنفاق العام وبلوغ الأهداف المنشودة .

● مقومات تطبيق موازنة البرامج والأداء :-

- لتطبيق موازنة البرامج والأداء يجب توافر مجموعة من المقومات (جريسات، 1995، 89)
- 1 - توافر الرغبة الجادة لدى القيادات السياسية والإدارية .
 - 2 - إعادة تنظيم الجهاز المسؤول عن الموازنة والوحدات الموجودة في الوزارات المختلفة .
 - 3 - تغيير التوبيع بحيث يكون تبويماً على أساس البرامج .
 - 4 - تحسين وتطوير الحسابات بحيث تكون متوافقة مع التوبيع على أساس البرامج .
 - 5 - إصدار دليل تفصيلي يوضح كيفية إعداد تقديرات الموازنة على أساس البرامج .
 - 6 - تدريب العاملين في دائرة الموازنة كي يستوعبوا المفهوم الجديد والإجراءات الجديدة .
 - 7 - تطوير مقاييس الأداء والعمل .

● مزايا استخدام موازنة البرامج والأداء :-

- تتلخص مزايا موازنة البرامج والأداء في الآتي :- (الحجازي، 2004، 183)
- 1 - المرونة في توزيع التخصيصات على المهام والأنشطة وفقاً لأهميتها النسبية مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد .
 - 2 - استخدام نظام محاسبي ذي كفاءة عالية وزيادة الاعتماد على بيانات تكاليف الأداء الحكومي وإعداد تقارير أكثر موثوقية .
 - 3 - تساعد في ترشيد تنفيذ البرامج والأنشطة إذ يتم بصورة مستمرة متابعة التنفيذ ومقارنة ما تم إنجازه في صورة وحدات أداء بما هو مخطط مسبقاً .
 - 4 - تعطي صورة واضحة عن الأعمال المنجزة التي تتضمنها الموازنة السنوية المنصرمة وكذلك الأعمال التي لم يتم إنجازها وأسباب ذلك، مما يؤدي إلى العمل الجاد من أجل تحسين الإنجاز وتطويره .

- 5- إن القياس وفقاً للعمل المنجز يساعد على تطبيق نظام حوافز تتوافر فيه العدالة النسبية في دفع العاملين إلى زيادة إنتاجيتهم والتقدم في أعمالهم مما يحقق تنافساً من أجل التطوير وتحسين الأداء بين الإدارات .
- 6- تساعد على توفير المعلومات المفيدة للسلطة التشريعية (البرلمان) والتي من خلالها يتم الحكم على مدى كفاءة وفاعلية الوزارات والأجهزة (الإدارات) الحكومية في إنجاز مهامها .
- 7- تمكين الوحدة الإدارية من استغلال مواردها نحو أهداف واضحة مما يساعد المدراء في تلك الوحدات على فهم وتقدير مدى مساهمة تلك الوحدة في تحقيق الأهداف الكلية على مستوى التنظيم بشكل عام.
- 8- إن اعتماد التخصيصات وتوزيع الموارد للبرامج الجاري تنفيذها بناء على نتائج تقارير الأداء الداخلية والخارجية توضح مدى كفاءة وفاعلية تلك الوحدة في إنجاز أهدافها .

● مشاكل وصعوبات تطبيق موازنة البرامج والأداء:-

يواجه تطبيق موازنة البرامج والأداء عدداً من الصعوبات منها (حماد، البحر، 1990، 121):

- 1- ارتفاع تكلفة التطبيق لما يتطلبه من جهود وأعباء مكتبية كثيرة لإعداد التقارير الخاصة بمراحل تخطيط وإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرامج والأنشطة .
- 2- اهتمت بالمشاريع قصيرة الأجل (أقصاها عام) على الرغم من أن التقييم السليم للبرنامج أو النشاط لا يرتبط بفترة زمنية واحدة وإنما بفترة وجوده .
- 3- عدم ملاءمة الهياكل التنظيمية للجهاز الإداري للدولة لتطبيق موازنة البرامج والأداء .
- 4- صعوبة إجراء التغييرات على الأنظمة المحاسبية لتصبح أكثر ملاءمة وتناسباً مع نصوص موازنة البرامج والأداء .
- 5- يحتاج تطبيق موازنة البرامج والأداء لخبرات فنية مدربة ذات كفاءة عالية يفترق الجهاز الإداري إليها .
- 6- صعوبة تقبل الجهاز الإداري والمالي للتغيير ومقاومته له .
- 7- صعوبة قياس الأنشطة في صورة وحدات ناتج، أو تحديد كلفة الوحدة بالإضافة إلى

صعوبة ربط الأداء بالهدف وقياس الفاعلية.

■ التحليل الوصفي للدراسة: -

● تمهيد:

تم توزيع استمارات الاستبيان التي تم إعدادها للحصول على بعض المعلومات المراد استخدامها في هذه الدراسة على العاملين بديوان المحاسبة بطرابلس حيث بلغ مجتمع الدراسة (106) أفراد، وقد تم توزيع (60) استبانة، حيث مثلت عينة الدراسة (50) % من إجمالي مجتمع الدراسة، وكان عدد (53) استبانة قابلة للتحليل واستخلاص نتائج ومن بين هذه المعلومات كانت بعض الخصائص المتعلقة بموظفي (ديوان المحاسبة بطرابلس) من الناحية الاجتماعية فقد تم الحصول على هذه الخصائص حسب كل سؤال تم توجيهه للموظف باستمارة الاستبيان وتم تفسير بيانات الاستبيان حسب الجداول التالية.

● أولاً: الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

قبل البدء في استعراض نتائج عينة الدراسة فإن الباحثات سيقمن باستعراض الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وفق الآتي:

1- المؤهل التعليمي:

جدول رقم (1) جدول توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	2	3.77 %
ماجستير	7	13.20 %
مؤهل جامعي أو ما يعادله	43	81.13 %
ثانوي فاقل	1	1.90 %
الإجمالي	53	100 %

يتضح من النتائج المتحصل عليها من تحليل بيانات الدراسة أن أعلى نسبة من العاملين وشارك بتعبئة استمارة الاستبيان من حملة الشهادة (جامعي أو ما يعادله) حيث كان عددهم (43) فرداً من أفراد العينة وشكلت نسبتهم 81.13 % من إجمالي العينة، ويليهما حملة

(ماجستير) حيث كان عددهم (7) أفراد من أفراد العينة وشكلت نسبتهم 13.20 % من إجمالي العينة، ويليهما حملة (دكتوراه) حيث كان عددهم (2) فردين من أفراد العينة وشكلت نسبتهم 3.77 % من إجمالي العينة، ويليهما حملة (ثانوي فأقل) حيث كان عددهم (1) فرد من أفراد العينة وهي أقل نسبة وشكلت نسبتهم 1.90 % من إجمالي العينة .
وهذه المؤشرات تدل على أن أعلى نسبة من المشاركين في تعبئة الاستبانة هم حملة الشهادات الجامعية أو ما يعادلها مما يعزز نتائج الدراسة .

2- التخصص :

الجدول رقم (2) جدول توزيع أفراد العينة حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص
٪ 69.81	37	محاسب
٪ 13.20	7	إدارة أعمال
٪ 15.09	8	تمويل ومصارف
٪ 1.9	1	أخرى
٪ 100	53	الإجمالي

إتضح من التحليل الإحصائي للدراسة الخاص بشرح أو تبيين مجالات التخصص لأفراد العينة وقد تبين أن أعلى تخصص كان هو محاسب بعدد (37) فردا من أفراد العينة ما نسبته 69.81% من إجمالي العينة، ويليهما تخصص تمويل ومصارف حيث كان عددهم (8) فرد من أفراد العينة ما نسبته 15.09% من إجمالي العينة، ويليهما تخصص إدارة أعمال حيث كان عددهم (7) أفراد من أفراد العينة ويمثل ما نسبته 13.20 % من إجمالي العينة، ويليهما تخصص تخصصات أخرى حيث كان عددهم (1) فرد من أفراد العينة ما نسبته 1.9% من إجمالي العينة .

وهذه تمثل مؤشرات جيدة لدعم الدراسة حيث إن أغلب أفراد العينة يحملون تخصص المحاسبة ويليه تخصص التمويل والمصارف ومن ثم تخصص إدارة الأعمال .

3- الوظيفة الحالية :

الجدول رقم (3) جدول توزيع افراد العينة حسب الوظيفة الحالية

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة الحالية
٪ 15.09	8	مراجع داخلي
٪ 9.43	5	مدير مالي
٪ 47.16	25	محاسب
٪ 22.64	12	اداري
٪ 5.68	3	مهن أخرى
٪100	53	الإجمالي

يتبين من النتائج المتحصل عليها الخاصة بتوضيح المهن الممارسة من قبل أفراد العينة حيث كان عدد من هم يشغلون مهنة محاسب (25) فرداً ويشكلون ما نسبته 47.16 ٪ من إجمالي أفراد العينة، ويلبها مهنة إداري وعددهم (12) فرداً ما نسبته 22.64 ٪ من حجم العينة، ويلبها مهنة مراجع داخلي وعددهم (8) أفراد ما نسبته 15.09 ٪ من إجمالي أفراد العينة، اما وظيفة مدير مالي فكان عددهم (5) أفراد ما نسبته 9.43 ٪ من حجم العينة وأما المهن الأخرى فكان عددهم (3) افراد ما نسبته 5.68 ٪ من حجم العينة.

وهذه المؤشرات تدعم الدراسة والنتائج المتحصل عليها حيث إن اعلى نسبة لأفراد العينة المشاركة هي المحاسب .

4- سنوات الخبرة :

الجدول رقم (4) جدول توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
٪ 9.43	5	أقل من 5 سنوات
٪ 13.20	7	من 5 إلى 10 سنوات
٪ 33.96	18	من 11 سنة إلى 15 سنة
٪ 43.41	23	أكثر من 15 سنة
٪100	53	الإجمالي

يتضح من نتائج الدراسة أن أعلى نسبة ممن شارك بتعبئة استمارة الاستبيان هم ممن لهم سنوات خبرة (أكثر من 15 سنة) حيث بلغ عددهم (23) فرداً من أفراد العينة ويشكلون ما نسبته 43.41 % ، وبإلييه ممن لهم سنوات خبرة (من 11 إلى 15 سنوات) حيث بلغ عددهم (18) فرداً من أفراد العينة ويشكلون نسبة 33.96 % من إجمالي العينة، وبإلييه ممن لهم سنوات خبرة (من 5 إلى 10 سنة) حيث بلغ عددهم (7) أفراد من أفراد العينة ويشكلون ما نسبته 13.20 % من إجمالي العينة، وإليه ممن لهم سنوات خبرة (أقل من 5 سنوات) حيث بلغ عددهم (5) أفراد من أفراد العينة ويشكلون نسبة 9.43 % من إجمالي العينة .

وهذه تمثل مؤشرات إيجابية لصالح الدراسة حيث إن الأغلبية لديهم الخبرة الكافية للإجابة على قائمة الاستبانة بموضوعية .

ويمكن القول من خلال تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة أن أغلبية أفراد عينة الدراسة يمتلكون الخبرة والمؤهل والتخصص المطلوب لتدعيم الدراسة حتى تكون النتائج يعتمد عليها وتمثل الواقع .

● ثانياً: التحليل الإحصائي لعينة الدراسة:-

تحليل الأسئلة المهنية بالدراسة المتعلقة بالسؤال (ما مدى توفر الإمكانية اللازمة للتحويل من موازنة البنود والاعتماد إلى موازنة البرامج والأداء) ومعرفة آراء واتجاهات المستجيبين للاستبيان وسيتم استخدام مقياس ليكرث الخماسي بحساب المتوسط المرجح.

● نتائج استجابة أفراد عينة الدراسة على الأداة

جدول يبين استجابة أفراد العينة على البدائل الخمسة لكافة البنود الفرضية الرئيسية « تتوفر

الإمكانية اللازمة للتحويل لموازنة البرامج والأداء لتحسين وتفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا »

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	غير موافق بشدة	X01	العبارة
53	4	17	1	9	22	العدد	تعتبر موازنة البنود والاعتماد فعالة لتحسين و تفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا
% 100	% 7.5	% 32.1	% 1.9	% 16.9	% 41.6	النسبة %	
53	13	14	7	8	11	العدد	لا توجد الرغبة الجادة لدى المسؤولين في التغيير إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء
% 100	24.5 %	% 26.6	13.2 %	% 15	% 20.7	النسبة %	

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	X01	العبارة
53	4	5	3	17	24	العدد	كفاية النظام المتبع حالياً والتمثل في موازنة البنود والاعتماد
% 100	% 7.5	% 9.7	% 5.6	% 32.1	% 45.1	النسبة %	
53	32	11	2	5	3	العدد	لا يمكن تطبيق موازنة البرامج والأداء في الوقت الحالي
% 100	60.2 %	% 20.7	% 3.8	% 9.7	% 5.6	النسبة %	
53	7	15	8	4	19	العدد	يتوفر نظام محاسبي ملائم لتطبيق موازنة البرامج والأداء
% 100	13.2 %	% 28.3	% 15	% 7.5	% 36	النسبة %	
53	8	29	3	11	2	العدد	استخدام الأساس النقدي نتج عنه عدم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات
% 100	% 15	% 54.9	% 5.6	% 20.7	% 3.8	النسبة %	
53	7	10	2	3	31	العدد	يتوفر الإطار التنظيمي والوظيفي المتعلق بتحديد المهام والأنشطة والإجراءات اللازمة لتطبيق موازنة البرامج والأداء
% 100	13.2 %	% 18.8	% 3.8	% 5.6	58.6 %	النسبة %	
53	8	1	9	21	14	العدد	تتوفر معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي وغير المالي لتطبيق موازنة البرامج والأداء
% 100	% 15	% 1.9	16.9 %	% 39.6	% 26.6	النسبة %	
53	7	9	2	2	33	العدد	يتوفر الاهتمام والدعم الكافيين من قبل الإدارة العليا نحو التحول لنظام موازنة البرامج والأداء
% 100	13.2 %	% 16.9	% 3.8	% 3.8	% 62.3	النسبة %	
53	10	7	6	16	14	العدد	يتسم النظام المحاسبي الحالي بالرونة الكافية لتطبيق الإجراءات والمعالجات المناسبة (مثل أساس الاستحقاق)
% 100	18.8 %	% 13.2	11.3 %	% 30.1	% 26.6	النسبة %	

الإجمالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	X01	العبارة
53	15	14	9	7	8	العدد	يتوفر الكادر الوظيفي المؤهل والقادر على تطبيق موازنة البرامج والأداء
٪ 100	28.3 ٪	٪ 26.6	16.9 ٪	٪ 13.2	٪ 15	النسبة ٪	
53	5	10	11	9	18	العدد	توجد أنظمة الكترونية ذات كفاءة عالية يمكن خلالها ضبط الأداء المالي والفني للأنشطة الخاصة بتطبيق موازنة البرامج والأداء
٪ 100	٪ 9.7	٪ 18.8	20.7	٪ 16.9	٪ 33.9	النسبة ٪	

● توضيح مقياس ليكرت الخماسي:

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) موافق إطلاقاً) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج وهي (موافق بشدة 5 = ، موافق، 4 = محايد 3 =) ثم Weights تعبر عن الأوزان نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي في هذه الدراسة عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5 . حيث 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، 5 تمثل عدد الاختيارات، وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	من 1 إلى 1.79
غير موافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
موافق	من 3.40 إلى 4.19
موافق بشدة	من 4.20 إلى 5

وفيما يلي سيتم عرض نتائج التحليل لأسئلة الاستبيان :

جدول يوضح نتائج تحليل لعينة الدراسة

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط	العبارة
موافق بشدة	1.27988	4.5378	تعتبر موازنة البنود والاعتماد فعالة لتحسين و تفعيل دور الرقابة المالية في ليبيا
موافق	1.17514	3.7658	لا توجد الرغبة الجادة لدى المسؤولين في التغيير إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء
غير موافق بشدة	1.3678	1.6080	كفاية النظام المتبع حالياً والمتمثل في موازنة البنود والاعتماد
موافق بشدة	1.27988	4.7333	لا يمكن تطبيق موازنة البرامج والأداء في الوقت الحالي
غير موافق بشدة	1.44749	1.6668	يتوفر نظام محاسبي ملائم لتطبيق موازنة البرامج والأداء
موافق	1.26491	3.7345	استخدام الأساس النقدي نتج عنه عدم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروفات وإيرادات
غير موافق بشدة	1.06010	1.4876	يتوفر الإطار التنظيمي والوظيفي المتعلق بتحديد المهام والأنشطة والإجراءات اللازمة لتطبيق موازنة البرامج والأداء
غير موافق	1.06904	1.2877	تتوفر معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي وغير المالي لتطبيق موازنة البرامج والأداء
غير موافق بشدة	1.02017	1.3792	يتوفر الاهتمام والدعم الكافيين من قبل الإدارة العليا نحو التحول لنظام موازنة البرامج والأداء
غير موافق	1.09361	2.2867	يتسم النظام المحاسبي الحالي بالمرونة الكافية لتطبيق الإجراءات والمعالجات المناسبة (مثل أساس الاستحقاق)
موافق	1.09334	3.6614	يتوفر الكادر الوظيفي المؤهل والقادر على تطبيق موازنة البرامج والأداء
غير موافق بشدة	1.06457	1.3588	توجد أنظمة الكترونية ذات كفاءة عالية يمكن خلالها ضبط الأداء المالي والفني للأنشطة الخاصة بتطبيق موازنة البرامج والأداء

توضح النتائج بالجدول السابق الخاص بتحليل الإجابة على الأسئلة المهنية للدراسة فوجدت النتيجة حسب مقياس ليكرت الخماسي هي (غير موافق بشدة) لأن المتوسط المرجح (المتوسط العام) كانت قيمته هو(1.6668) وهو واقع في المجال (من 1 إلى 1.79) وهذا يدل على عدم توفر نظام محاسبي ملائم للتحول لموازنة البرامج والأداء

بديوان المحاسبة طرابلس، ونلاحظ كذلك أن جميع إجابات أسئلة الدراسة تقع بين ثلاثة اتجاهات (غير موافق بشدة وموافق وكذلك موافق بشدة).

ثالثاً: اختبار فرضية الدراسة: -

1 - فرض العدم (الفرضية الصفرية) H_0 : تقول عدم توفر الإمكانية اللازمة للتحويل من موازنة البنود والاعتماد إلى موازنة البرامج والأداء في ليبيا .

2 - الفرض البديل H_1 : تقول بأنه تتوفر الإمكانية اللازمة للتحويل من موازنة البنود والاعتماد إلى موازنة البرامج والأداء في ليبيا .

One - Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الأسئلة المهنية	53	3.2457	0.47689	.104740

One - Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2 - tailed)	Mean Difference	Confidence Interval% 95 of the Difference	
					Lower	Upper
الأسئلة المهنية	2.873	14	0.533	.275610	.06780	.56770

من الجدول السابق يتبين المتوسط الحسابي للعينة (3.2457) وهو أكبر من المتوسط المفروض والفرق بين متوسط العينة والمتوسط المفروض ويساوي 2.75610. والانحراف المعياري وهو 0.47689 وعدد أفراد العينة (53)، وفي جدول One - Sample Test يتبين أن $\text{Sig.} = 0.533$ وهي أكبر من 0.05، لذلك نقبل الفرضية العدم القائل بأنه لا توفر الإمكانية اللازمة للتحويل إلى موازنة البرامج والأداء في ليبيا، ونرفض الفرض البديل القائل بأنه تتوفر الإمكانية اللازمة للتحويل إلى موازنة البرامج والأداء في ليبيا.

■ النتائج والتوصيات: -

● أولاً: النتائج:

من خلال نتائج التحليل لبيانات الدراسة فقد توصلت إلى النتائج نوردها في الآتي:
1 - عدم تواجد الرغبة الجادة لدى المسؤولين في التغيير إلى التحويل لموازنة البرامج والأداء.

- 2 - لا يمكن التحول لموازنة البرامج والأداء بتوفر النظام المحاسبي الحالي.
- 3 - لا يتوفر الإطار التنظيمي والوظيفي المتعلق بتحديد المهام والأنشطة والإجراءات اللازمة لتحول موازنة البرامج والأداء.
- 4 - لا تتوفر معايير ومؤشرات قياس الأداء المالي وغير المالي لتحول موازنة البرامج والأداء.
- 5 - لا تتوفر الإمكانيات اللازمة للتحول إلى موازنة البرامج والأداء في ليبيا.

● **ثانياً: التوصيات:** -

- 1 - ترشيد المسؤولين بأهمية التحول لموازنة البرامج والأداء لما له من فاعلية في دور الرقابة المالية.
- 2 - دعم وتطوير الكادر الوظيفي لتأهيله ومقدرته على التحول لموازنة البرامج والأداء
- 3 - الاهتمام والدعم من قبل الإدارة العليا نحو التحول لنظام موازنة البرامج والأداء
- 4 - توفير أنظمة الالكترونية ذات كفاءة عالية يمكن خلالها ضبط الأداء المالي والفني للأنشطة الخاصة بالتحول لموازنة البرامج والأداء.
- 5 - الاستعانة بالبحوث العلمية المهتمة بهذا المجال ومحاولة تطبيق التوصيات والنتائج التي تم التوصل إليها.

■ **المراجع**

- 1 - ابوخريص، فاطمة محمد عبدالسلام، بعرة، أنس ناصر، صعوبات ومعوقات تطوير النظام المحاسبي للتحول لموازنة البرامج والأداء في الوحدات الإدارية الحكومية الليبية، مجلة الجامعي . النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي - طرابلس - ليبيا، العدد (27)، 2018.
- 2 - احمرؤا، اسماعيل حسين، المحاسبة الحكومية من التقليدية إلى الحديثة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة (1)، 2003.
- 3 - الأزرق، أسامة، إبراهيم، وجيهان، مدى إمكانية تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء: دراسة استطلاعية على القطاع الحكومي بليبيا، مجلة الأستاذ، العدد (14)، 2018
- 4 - البغدادي، صلاح صاحب شاكر، الموازنة وأسس تخطيطها في الوحدات الاقتصادية الخدمية (المنظمات الحكومية غير هادفة للربح)، اطروحة دكتوراه في المحاسبة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1998.
- 5 - الحلو، علاء الدين غازي محمد، مدى توفر مقومات تطبيق موازنة البرامج والأداء في الجامعات الحكومية في فلسطين " دراسة حالة جامعة الأقصى "، رسالة ماجستير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، 2017.

- 6- الدوري، مؤيد عبد الرحمن والجنابي، الطاهر موسى، إدارة الموازنات العامة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، 2012.
- 7 - الكرخي، عبد المجيد جعفر، الموازنة العامة للدولة مفهومها وأساليب إعدادها وأساليبها الحديثة، بغداد: مديرية إدارة الكتب للطباعة والنشر، 1999.
- 8-الحجازي، حسام ابو علي، الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2004.
- 9-الأزرق، أسامة إبراهيم، الزنداح، عادل رجب، أهمية التحويل من موازنة البنود إلى موازنة الأداء، ورشة عمل، 2010.
- 10 - السعبري، إبراهيم عبد موسى، فخر الدين، ولاء معين كاظم، أنموذج مقترح لتطبيق موازنة البرامج الأداء تطبيقي في (مديرية بلدية النجف الأشرف) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (19)، العدد (1)، 2017.
- 11 - جريسات، جميل، موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1995.
- 12 - بيت المال، محمد عبد الفتاح، اتجاهات جديدة في الميزانية العامة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، جامعة قاريونس، العدد (2)، 1980.
- 13 - حماد، أحمد هاني والبحر، حصة محمد، أصول المحاسبة الحكومية مع دراسة خاصة لدولة الكويت، الكويت: مطبعة ذات السلاسل، 1990.
- 14-رضوان، أشرف جابر محمد، إطار مقترح لتطوير آليات القياس والإفصاح المحاسبي بالقطاع الحكومي المصري، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2015.
- 15 - عبيد، قاسم جاهل، مقترح إعداد موازنة تقليدية في الوحدات الحكومية الخدمية - دراسة تطبيقية في الجامعة المستنصرية وكلياتها، المجلة العراقية للعلوم، العدد (2)، 2012.
- 16 - عثمان، حسن زكي أحمد، تطوير موازنة الوحدات الحكومية الفلسطينية بأسلوب موازنة البرامج والأداء، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2011.
- 17 - غريب، محمد عبد الهادي أحمد، دور النظم المحاسبية في حماية الأموال العامة بليبيا. دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008.
- 18 - محسن، لمياء عبد العزيز، مدى إمكانية تطبيق الموازنة العامة على أساس البرامج والأداء في العراق، رسالة ماجستير، جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد، 2018.
- 19 - Alain Alaa Mahmed Malo &Magdy Melegy. Abdul Hakim. program and performance Budgeting System in public Sector Organizarch;1 (10), 2017.
- 20 - Alain Alaa Mohamad Malo & Melegy Magdy Mclcgy Abdul Hakim ,Program and Perfonmancc Budgeting Systcin in Public Sector Organizntions; An Arndlytcal Study in Saudi Arabian Contex International Business Research;1(10), 2017.

- 21 - Karacan, Erhan & Yazici, Kuddusi .Performance – Based Budget Arrangements, the Implementation Process and Advancements in Turkey International Journal of Business and Social Science , 6 (4), 2015.